المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) :1142-2489
V1, Numéro 23, DECEMBRE 2025
المجلد 1، العدد 23، دجنبر 2025
ISSN(E) : 3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

أثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي على نجاعة القضاء الإداري

"The Impact of Digitization and Artificial Intelligence on the Efficiency of Administrative Justice"

مريم بنمنصور

MERIEME BENMANSOUR

دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية، إطار بوزارة الصحة والحماية الاجتماعية

ملخص

تعتبر الرقمنة والذكاء الاصطناعي من الآليات الحديثة التي تم اعتمادها في مرفق القضاء الإداري للرفع من نجاعته وذلك من خلال تسريع وتيرة العمل القضائي وتنظيم الجلسات عن بُعد، بالإضافة إلى رقمنة الملفات القضائية وحفظها بشكل إلكتروني، ومساعدة القاضي في تحليل المعطيات القانونية، وأحيانًا اقتراح حلول أو قرارات استنادًا إلى معطيات سابقة، غير أن هذا التقدم يثير عدة تحديات، أهمها خطر التأثير على استقلالية القاضي، والمساس بحقوق الأفراد وحرياتهم بالإضافة إلى الإرهاصات المرتبطة بحماية البيانات الشخصية وضمان المحاكمة العادلة.

الكلمات المفاتيح: القاضي الإداري، الرقمنة، الذكاء الاصطناعي، مرفق العدالة.

Abstract:

Digitalization and artificial intelligence are among the modern mechanisms that have been adopted within the administrative judiciary system to enhance its efficiency by accelerating judicial procedures and enabling the remote organization of hearings. This includes the digitization and electronic storage of case files, as well as assisting judges in analyzing legal data and, in some cases, proposing solutions or decisions based on precedent and previously collected information.

However, this technological advancement raises several challenges, most notably the potential impact on judicial independence, the infringement of individual rights and freedoms, and the concerns related to personal data protection and the safeguarding of the right to a fair trial.

Keywords: Administrative Judge, Digitalization, Artificial Intelligence, Justice System

مقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات عميقة بفعل الثورة الرقمية والتطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، ما أثر على جميع القطاعات بما في ذلك قطاع العدالة، وفي هذا السياق، لم يكن القضاء الإداري بمنأى عن هذه التحولات، بل أصبح معنيًا بشكل مباشر بمواجهة التحديات واغتنام الفرص التي تتيحها الرقمنة والتقنيات الذكية، خاصة وأن تعزيز الثقة في القضاء، باعتباره الحصن المنيع لدولة القانون، والرافعة الأساسية للتنمية، يشكل أحد التحديات التي يجب رفعها بتطوير العدالة وتحسين أدائها لمواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها مختلف المجتمعات.

وفي هذا الصدد، أكد إعلان مراكش حول موضوع "استقلال السلطة القضائية بين ضمان حقوق المتقاضين واحترام قواعد سير العدالة" على ضرورة استحضار البعد الرقمي في تدبير مرفق العدالة ضمن مبادئ ترسيخ حكامة الإدارة القضائية وتعزيز نجاعتها، وذلك عن طريق تطوير الإدارة القضائية من خلال اتخاذ الإجراءات والقواعد الكفيلة بضمان حسن أدائها الوظيفي وتوجيهها استراتيجيا لتحقيق النجاعة وجودة الخدمات القضائية في إطار من المسؤولية والشفافية، إضافة الى اتخاذ الإجراءات العملية لتسهيل الولوج إلى العدالة، وترشيد تدبير الزمن القضائي وتيسير البت داخل أجل معقول، وضمان الحق في الوصول إلى المعلومة القانونية والقضائية، ومأسسة الوسائل البديلة لحل المنازعات من أجل مواجهة تحدي التحول الرقمي للعدالة من خلال تحديث خدمات الإدارة القضائية، والتوظيف الأمثل للتكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل في مجال العدالة والتجسيد اللامادي للإجراءات والمساطر، وإرساء مقومات المحكمة الرقمية[1].

ولما كانت الرقمنة تروم تبسيط الإجراءات القضائية، وتسريع البت في النزاعات، وتحسين ولوج المرتفقين إلى المعلومة القضائية، فقد أضحى الذكاء الاصطناعي يتجاوز ذلك ليلعب وظيفة القاضي الإداري من خلال تطبيقه القواعد القانونية الموجودة على جميع المسائل والقضايا المعروضة عليه، مما يدفعنا للتساؤل حول مستقبل وظيفة القاضي الإداري، وحدود تدخل الآلة في مجالٍ يقوم جوهره على التقدير الإنساني والاجتهاد القانون؟

في محاولة منا للإجابة عن الإشكالية المثارة، وفق منهج وصفي تحليلي، سنقسم الموضوع إلى محورين، نتطرق في المحور الأول منه لدور الرقمنة والذكاء الاصطناعي في تطوير أداء القاضي الإداري، مع تخصيص المحور الثاني للتحديات القانونية والأخلاقية التي تطرحها هاته الآليات الحديثة.

[1] – الدورة الأولى لمؤتمر مراكش الدولي للعدالة حول موضوع استقلال السلطة القضائية بين ضمان حقوق المتقاضين واحترام قواعد سير العدالة"، المنعقد خلال الفترة الممتدة من 2 إلى 4 أبريل 2018، منشور بالموقع الرسمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية .

المحور الأول: دور الرقمنة والذكاء الاصطناعي في تطوير أداء القاضي الإداري/ كمدخل لتحديث القضاء الإداري

أصبح التحول الرقمي واستعمال التكنولوجيا الحديثة أحد أركان الإصلاح القضائي ببلادنا، وقد ساهمت جائحة كوفيد 19 والتي أدت إلى الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية [1] إلى تسريع وتيرة رقمنة مرفق العدالة، وفرضت ضرورة استعمال أدوات التكنولوجيات الجديدة بهدف ضمان استمرارية المرافق العامة (أولا).

وفيما يخص الذكاء الاصطناعي فإن بوادر استعماله في المحاكم الإدارية، وإن كانت لا تزال في مرحلة أولية، إلا هناك مؤشرات واضحة على وجود رغبة مؤسساتية قوية لتبني هذه التقنية في المستقبل القريب ضمن رؤية رقمنة مرفق العدالة (ثانيا).

أولا: مساهمة الرقمنة في تسريع الإجراءات بالمحاكم الإدارية

تجد الدعوة إلى استعمال الرقمنة في خدمة العدالة مرجعياتها في الخطب الملكية[2] وفي المبادئ الدستورية المنصوص عليها في كل من الفصلين 120 و154 من الدستور المغربي، حيث أكد في الفصل 120 المذكور على أنه "لكل شخص الحق في محاكمة عادلة وفي حكم يصدر داخل أجل معقول"، في حين جاء في الفصل 154 المشار إليه أنه "يتم تنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة بين المواطنات والمواطنين في الولوج إليها، والإنصاف في تغطية التراب الوطني، والاستمرارية في أداء الخدمات...".

كما يجد التحول الرقمي لمرفق العدالة مرجعيته في الميثاق الوطني الإصلاح منظومة العدالة لسنة 2013[3]، الذي أكد على أهمية إدماج الرقمنة في إطار المنظور الشامل لإصلاح النظام القضائي، إضافة إلى المخطط الاستراتيجي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية 2021-2026، وكذا المخطط التوجيهي للتحول الرقمي للعدالة في المغرب والذي حدد أهدافه الاستراتيجية فيما يلي:

---

[1]- تم الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية بموجب مرسوم بقانون رقم 2.20.292 صادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، وكذا بموجب المرسوم رقم 2.20.293 صادر في 29 من رجب 1441 (24 مارس2020) بإعلان حالة الطوارئ الصحية بسائر أرجاء التراب الوطني مواجهة لتفشي فيروس كورونا-كوفيد 19، جريدة رسمية عدد 6867 مكرر، بتاريخ 24 مارس 2020، ص 1782-1783.

وقد تم خلال هذه المرحلة اللجوء لأول مرة في المغرب للمحاكمة عبر تقنية الفيديو.

[2]- من أهم الخطب الملكية الداعية إلى استثمار ما توفره مزايا الإدارة الإلكترونية ضمن مرفق العدالة، والعمل على عصرنة القضاء بعقلنة العمل وتبسيط المساطر وتعميم المعلوميات، نذكر الخطاب الملكي في افتتاح السنة القضائية بأكادير المؤرخ في 29 يناير 2003، والرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في الملتقى الوطني للوظيفة العمومية بالصخيرات في 27 فبراير 2018 والرسالتين الملكيتين الموجهتين للمشاركين في المؤتمر الدولي للعدالة بمراكش لسنتي 2018 و2019، واللتين تم بموجبهما التأكيد على ضرورة استثمار الوسائل التكنولوجية الحديثة لنشر المعلومة القانونية والقضائية وتبني خيار تعزيز وتعميم لامادية الإجراءات والمساطر القضائية والتقاضي عن بعد باعتبارها وسائل فعالة تسهم في تحقيق السرعة والنجاعة... مع الحرص على تقعيدها قانونيا.

[3]- شكل ميثاق إصلاح منظومة العدالة مرجعا هاما للتحول الرقمي لمرفق العدالة، حيث أرسى بموجب التوصيات الواردة فيه الأسس الرئيسية لهذا الورش الهام ومن ذلك ضرورة البت في القضايا وتنفيذ الأحكام داخل آجال معقولة من خلال اعتماد الإدارة الإلكترونية للقضايا لتسريع الإجراءات والمساطر القضائية، واعتماد وسائل الاتصال الحديثة لضبط وتسريع إجراءات التبليغ، وأيضا إرساء مقومات المحكمة الرقمية وذلك بتعديل المقتضيات القانونية بما يسمح باستعمال التكنولوجيا الحديثة، واعتماد كل من التوقيع الإلكتروني والأداء الإلكتروني.

- تكريس منظومة عدالة ميسرة فعالة وشفافة، وذلك من خلال تمكين المتقاضي من تتبع مسار الإجراءات ومآلات التنفيذ المتعلقة بالقضايا دون المساس بالمعطيات ذات الطابع الشخصي، واعتماد منظومة رقمية احترافية تجمع بين السلاسة في الولوج إلى العدالة والبساطة في تصريف إجراءاتها، وذلك لضمان حقوق كل الأطراف على قدم المساواة، مع تيسير قنوات الحصول على المعلومة القانونية والقضائية؛

- تعزيز دور المرفق القضائي في حماية حقوق المتقاضين ووضع المرتفقين في صلب مهمته، حيث يقوم هذا المرفق على مبدأ المساواة بين جميع المرتفقين المتوفرين على نفس الشروط، وعلى مبدأ الإنصاف من خلال تغطية شاملة للتراب الوطني مع إمكانية التواصل مع المرفق القضائي من كل مكان، إلى جانب تكريس حقوق الدفاع؛

- تحقيق محكمة ذكية تجعل الذكاء الاصطناعي في خدمة الأمن القضائي، وذلك من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة في تكريس الأمن القانوني والقضائي عن طريق توفير قاعدة بيانات سهلة الاستغلال للاجتهادات القضائية ومختلف النصوص التشريعية، وأيضا توفير كافة المعطيات المرتبطة بملف معين للمساعدة على اتخاذ القرار الصائب.

ويشمل التحول الرقمي لمرفق القضاء الإداري – باعتباره جزءا من مرفق العدالة– أربع مجالات تتمثل في تسهيل الولوج للعدالة من خلال اعتماد منصات إلكترونية واضحة وسلسة وموجهة بشكل دقيق، وتبسيط الإجراءات والمساطر، والتقاضي عن بعد الذي يعتبر المحور الأساس الذي تتعلق به جل جوانب التحول الرقمي للعدالة، بالإضافة إلى نشر المعلومة القانونية والقضائية بشكل يسهل الحصول عليها أو البحث فيها واستثمارها.

وتقييما لورش رقمنة العدالة، يتبين لنا أن بلادنا قطعت أشواطا كثيرة في ذلك، ولعل من أبرز تجليات ذلك إطلاق عدة خدمات إلكترونية نذكر منها منصة تتبع ملفات القضايا التي تمكن من الاطلاع وتتبع الملفات وتاريخ الجلسات والقاضي الذي تم تعيينه بت في الملف1، ومنصة جدول الجلسات التي تتيح للمعنيين الاطلاع وتتبع الملفات وتاريخ الجلسات، ومنصة المحامي التي تمكن المحامين من متابعة القضايا التي ينوبون فيها، ومن وضع مقالاتهم بالمحكمة المعنية وكذا أداء الرسوم القضائية إلكترونيا، حيث يتم إحالة المقال مباشرة بعد الأداء إلى المحكمة دون الاضطرار إلى الانتقال شخصيا إليها2، إضافة إلى منصة رقمية لقرارات محكمة النقض في إطار تبسيط المساطر وتقريب المعلومة من المعنيين بها.

كما تم توفير منصة للتبادل الإلكتروني مع المفوضين القضائيين وذلك بهدف رقمنة عملية التبادل بين المحكمة والمفوض القضائي، وذلك من أجل ضبط وتسريع عمليتي التبليغ والتنفيذ.

ونظرا للأهمية القصوى التي بات يحتلها استعمال تطبيقات الهواتف الذكية في التواصل ونشر المعلومات واستغلالها، فقد تم إعداد وإطلاق تطبيق خاص بالخدمات القضائية (e-justice mobile) كتصور جديد يروم تقريب المعلومة القضائية من

[1]– يتم تتبع ملفات القضايا عبر البوابة الإلكترونية www.mahakim.ma وذلك من خلال إدخال رقم الملف بالمحكمة المعنية.

[2]– يتم ولوج منصة المحامي عبر الرابط الإلكتروني: www.portailavocat.justice.gov.ma

المواطنين والمرتفقين وتيسير الولوج إليها، بحيث يوفر هذا التطبيق المعلوماتي إمكانية تتبع القضايا، والحصول على المعطيات بشكل آني ووفق آخر التحيينات[1].

وعليه، فإن اعتماد الرقمنة في القضاء المغربي، وخاصة في القضاء الإداري، ساهم في إحداث تحول كبير على مستوى تبسيط الإجراءات وتسريع وتيرتها، حيث صار بإمكان المتقاضين إيداع الطلبات وتتبع الملفات عن بعد، دون الحاجة إلى الحضور الشخصي، كما مكن من إيداع الدعوى إلكترونيًا، وتبادل المذكرات والوثائق بين الأطراف عبر منصات رقمية، بما يمن شأنه أن يسهم في تقليص آجال البت.

إضافة لما سبق، نجد أن مشروع قانون المسطرة المدنية تضمن جملة من التدابير الرامية إلى رقمنة المساطر والإجراءات القضائية، لا سيما عبر توظيف التبادل الإلكتروني للمعطيات في تعامل المحاكم مع المحاميين والخبراء والمفوضين القضائيين وباقي الأطراف، وإحداث منصة رسمية للتقاضي عن بعد، واعتماد مسطرة التبليغ الإلكتروني للاستدعاءات والأحكام، إلى جانب استخدام الوسائل الإلكترونية في عمليات البيع بالمزاد العلني.

ونشير إلى أن تقرير منظمة اليونسكو الصادر في 2024[2] أقر بأن المغرب قام بتحسين بيئته الرقمية الخاصة فيما يتعلق بالاتصالات والوصول إلى البيانات، والاستخدام الآمن للإنترنت، وحماية البيانات الشخصية، وهي عناصر رئيسية تعتبر أساسية وخطوة رئيسية قبل اعتماد الذكاء الاصطناعي. كما أكدت التقارير الصادرة عن المجلس السلطة القضائية، تسجيل تحسنً في الأداء بفضل استخدام الأنظمة المعلوماتية المخصصة لتدبير الملفات القضائية بالمحاكم الإدارية.

ثانيا: استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة في اتخاذ القرار القضائي

لا شك أن اعتماد الطرق التقليدية للبت في المنازعات القضائية يتطلب بذل مجهودات كبيرة ووقتا طويلا للفصل فيها، مما يؤثر على الطرف المتضرر خاصة، وعلى والعدالة القضائية، الأمر الذي أصبح معه إدخال نظم الذكاء الاصطناعي في عملية اتخاذ الأحكام والقرارات القضائية ضرورة، وذلك لما توفره من معلومات حول العديد من القضايا والأشخاص، وسهولة نقلها بين مختلف الجهات ذات الصلة باتخاذ الأحكام مما يؤدي إلى تحقيق نتائج سريعة ومهمة لمعالجة القضايا في وقت قصير[3].

ويُعرَّف الذكاء الاصطناعي، حسب فريق الخبراء الذي أسسته اللجنة الأوروبية حول الذكاء الاصطناعي سنة 2019، بأنه "تصميم وتطوير أنظمة معلوماتية قادرة على أداء المهام التي تتطلب عادة ذكاء بشري، وبشكل عام، تعتبر الأنظمة ذكية بمجرد أن تكون قادرة على إدراك البيئة والعمل بشكل مستقل لتحقيق الهدف"[4]، والغاية المتوخاة من هذا الذكاء هي محاكاة

[1]– مراد بنار، التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية في التشريع المغربي والمقارن، مجلة القانون والأعمال، العدد 17، مارس 2018، ص 54.

[2] – Rapport de l'UNESCO, Maroc: Rapport d'évaluation de l'état de préparation à l'intelligence artificielle, 2024, P 13.

[3]– أحمد طلعت علي حامد، المساهمة المرجوة من الذكاء الاصطناعي في تطوير نظام العدالة القضائية، مقال منشور ضمن مؤلف جماعي بعنوان "الجوانب القانونية للتكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي"، المركز المغاربي شرق–أدنى للدراسات الاستراتيجية، المملكة المتحدة، الطبعة الأولى 2023، ص 232.

[4] – Https://ec.europa.eu/digital-single-market/en/high-level-expert-group-artificial-intelligence.

السلوك الإنساني المتسم بالذكاء من خلال فهم العملية الذهنية الشائكة التي يقوم بها العقل البشري+، أثناء التفكير، وترجمة هذه العمليات الى عمليات حسابية تؤدي الى زيادة قدرة الحاسب الآلي على حل العمليات الشائكة[1]، واتخاذ القرارات من خلال الرجوع إلى العمليات الاستدلالية المتنوعة التي سبق وأن تم تزويد البرنامج المنشأ للحاسب الآلي بها.[2]

والذكاء الاصطناعي ليس واقعا جديدا، لكنه اليوم يعتبر عاملا قويا للتغيير، لذا أصبح من المهم فهم منطقه ومعرفة التقنيات التي يستخدمها لإدراك قدراته وحدوده بشكل يسمح باستغلاله إيجابا في مجال القانون والعدالة الإدارية، ويجعله يساهم في معالجة القضايا المعروضة على القضاء في وقت أسرع، وفي توحيد الاجتهاد القضائي، وبالتالي تحقيق الأمن القضائي[3].

ثم إن مكاسب خوارزميات الذكاء الاصطناعي أكبر من أن تحصى في نقاط معينة، وذلك لكونها سريعة التطور، ولها دور هام في العديد من الميادين القانونية كالاستشارات القانونية والمهنية، واعتمادها في مساعدة القضاة على إصدار الأحكام القضائية، وحل مجموعة من المشاكل التي تعاب على القضاء بصفة عامة والقضاء الإداري بصفة خاصة، ومنها بطء البت في القضايا المعروضة على القضاء، والإجهاد الذهني للقضاة في أمرو تعد تكرارا مثل إعادة كتابة وقائع كل قضية، وتأخر الإجراءات القضائية... وغيرها.[4]

وفي هذا السياق، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي من شأنه أن يقلل من عبء العمل على القضاة، ويحسن الأجل المعقول وذلك بتقليص وقت بحثهم وتحديد الإطار القانوني المطبق، وتنسيق أساليب عملهم بشكل أفضل وذلك بتوفير مآل ملفات مشابهة لتلك المعروضة عليهم، كما أن استعمال الذكاء الاصطناعي من شأنه أن يساعد القضاة على استخلاص النتائج وفقا لخصوصيات كل قضية من خلال توفير قواعد بيانات كاملة وأنظمة بحث فعالة بشكل يسمح للقاضي الإداري من التحرر من

---

[1]– سالم الفاخري، سيكولوجية الذكاء، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، طبعة 2018، ص 120.

[2]– الميلود بوطريكي، القاضي الإداري والذكاء الاصطناعي: المخاطر والضوابط الممكنة، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 169، أبريل 2023، ص 92.

[3]– إن استخدام القاضي الإداري لخوارزميات الذكاء الاصطناعي يكون باعتماد تطبيقات متعددة نذكر من أبرزها:

– النظم الخبيرة الشبكات العصبية: فبالنسبة للنظم الخبيرة فهي تعتمد على الذكاء الاصطناعي في حفظ وتخزين الخبرات البشرية النادرة ومحاكاتها بسرعة ودقة، حيث تقوم بتخزين كم هائل من المعلومات والخبرات والمعارف التي تستخدمها بكفاءة في تحديد وتشخيص المشاكل واتخاذ القرارات بشأنها وحلها.

وأما الشبكات العصبية الاصطناعية فهي تتميز بقدرتها على استيعاب عدد هائل من البيانات ومعالجتها بطريقة ذكية وتقديم تقارير سريعة، إضافة إلى كونها تعمل على تكوين وبناء منظومات مساعدة في اتخاذ القرار بناء على بيانات وتجارب سابقة؛

الخوارزميات الجينية والوكيل الذكي: ففيما يخص الخوارزميات الجينية فهي برامج حاسوب تحاكي عمليات بيولوجية من أجل تحليل مشاكل وإيجاد حلول مفيدة لصانعي القرار، أما الوكيل الذكي فهو كائن برمجي يمتلك خصائص ذكية مثل الاستقلالية، التفكير، القدرة على التعلم والتفاوض، مما يتيح له إنجاز عمله دون الحاجة إلى التدخل المباشر أو التوجيه من قبل الإنسان.

راجع في هذا الصدد: – حسام الدين حسام الحسن، واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، مقال منشور بمجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد 102، أبريل 2023، ص 129.

– رشا مُحَمَّد صائم أحمد، تطبيقات الإدارة للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق، جمعة الشرق الأوسط، 2022، ص 32.

[4]– مُحَمَّد السعدي الشريعي، تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها على إجراءات التقاضي أمام القضاء المدني، مقال منشور بمجلة القانون والتكنولوجيا، مجلد 3 عدد 2، الجامعة البريطانية، كلية الحقوق، مصر، أكتوبر 2023، ص 121.

المهام المتكررة، وأيضا بالبت في القضايا المعروضة عليه، رغم تنوعها، وتركيز جهده على تحقيق أكبر قيمة مضافة من خلال خبرته.[1]

ويمكن من خلال تقنية الذكاء الاصطناعي التنبؤ بالحكم عن طريق الوثائق القضائية، وحل النقاط الرئيسية والبحث فيها، وتخزين هذه البيانات في التصنيف وإنشاء قاعدة بيانات في حالة التحليل المقارن، ذلك أن نظام الدفع الذكي للقضايا المماثلة من شأنه أن يساعد في اتخاذ القرار وتوحيد قواعد الأحكام ودمج تطبيق القانون مع الاستعلام السريع والدفع الذكي لقضايا المماثلة وإثبات نتائج الحكم بشكل متكرر والحكم عليها بشكل شامل.[2]

أيضا فإن أدوات الذكاء الاصطناعي من شأنها أن تتيح لأطراف الدعوى تحديد فرص نجاح المساطر القضائية بشكل أكبر، فضلا عن تحديد أكثر دقة للوسائل التي يجب إثارتها، وهو ما يمكن، حسب الحالة، من تجنب اللجوء إلى العدالة عندما تكون النتيجة مؤكدة، أو التخفيف من مهمتها، بشكل يحقق عدالة سريعة، آمنة وفعالة.[3]

وفي إطار استغلال فوائد ومنافع التطور التكنولوجي بمنظومة العدالة للدفع بها نحو الزيادة في التحديث، وبغية إعفاء القضاة من تحرير الوقائع التي لا تحتاج إلى أي اجتهاد، وتركيز جهدهم على تعليل أحكامهم، فقد أعلنت وزارة العدل عن شراء برنامج للذكاء الاصطناعي يتم تسليمه للقضاة عبر المجلس الأعلى للسلطة القضائية، حيث يقوم القاضي بقراءة حكمه ويتولى البرنامج كتابته رقميا، مما يوفر الوقت والجهد، ويساعد على تحسين جودة الأحكام، كما أن البرنامج سيمكن المحامين والقضاة من البحث في أرشيف النصوص القانونية والاجتهادات القضائية[4]، بشكل يخدم العدالة ويساهم في الرفع من جودة العمل القضائي.

ومن المظاهر التي تؤكد بداية اعتماد الذكاء الاصطناعي من طرف القضاء نجد إطلاق مجموعة من المنصات والخدمات الرقمية المتكاملة، ويتعلق الأمر بكل من بوابة المحاكم الإدارية وهي نظام تم إحداثه لإدارة ملفات القضايا الرقمية، والمكتبة الرقمية "عدالة" التي تضم نصوصا قانونية وأحكاما وقرارات قضائية لكل من محاكم الموضوع ومحكمة النقض، وأيضا منصة إلكترونية لمحاميي الدفاع والتي تمكن من الإيداع الإلكتروني للمقالات والوثائق المرفقة والمذكرات، وأيضا لتبادل الوثائق والتبليغات والأداء

---

[1] - Antoine Garapon, les enjeux de la justice prédictive, revue « La semaine juridique, Edition générale n° 1-2, janvier 2017, p 47 et s.

[2] – لغظف الجرفي، القاضي الإداري والذكاء الاصطناعي، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، السنة الجامعية 2023-2024، ص 38 وما بعدها.

[3] – نشير في هذا الصدد إلى أن الصين، وفي إطار سعيها للانتقال إلى العدالة الذكية، وفرت أكثر من 100 روبوت في المحاكم في جميع أنحاء البلاد تعمل على استعادة السجلات والقضايا والأحكام السابقة ما يقلل من عبء العمل على القضاة والمسؤولين، كما ابتكرت روبوتا يسمى "xsofia" يعمل على تقديم المشورة القانونية ومساعدة الناس على استيعاب المصطلحات القانونية، هذا وتتوفر هذه الروبوتات حاليا على أزيد من 40 ألف إجابة تهم مختلف جوانب التقاضي.

راجع في هذا الصدد، محمد أبراغ، "دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تبسيط الإجراءات القضائية"، مقال منشور ضمن مؤلف جماعي بعنوان " الرقمنة وسؤال تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية ما بعد الجائحة بالمغرب، مطبعة رؤى بريبنت 2023، ص 193.

[4] – من حديث السيد وزير العدل أمام أعضاء لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب بتاريخ 11 يونيو 2024.وذلك خلال اجتماع لجنة العدل والتشريع لمناقشة مشروع المسطرة المدنية.

الإلكتروني للرسوم القضائية، إضافة إلى سحب نسخ الأحكام العادية والتبليغية والتنفيذية، وتسجيل طلبات التبليغ والتنفيذ وتتبع وضعية التحويلات البنكية للمبالغ المنفذة.

عطفا على ما سبق، نذكر من مظاهر بداية اعتماد الذكاء الاصطناعي أيضا إحداث منصة رقمية خاصة بقرارات محكمة النقض، والبوابة القضائية للمملكة المغربية والتي الاجتهاد القضائي المغربي[1] والتي تقدم تصنيفا ذكيا للقرارات حسب الموضوع والمحكمة وسنة الإصدار، وتعتبر المنصات سالفة الذكر نواة أولى لتطبيقات الذكاء الاصطناعي خصوصا في تحليل التوجهات العامة في الاجتهاد القضائي.

ولئن كان المغرب يمتلك نقاط قوة في مجالات البحث والتكوين وسياسات البيانات والإدماج الإلكتروني والبنية التحتية، بما يشكل أرضية لاستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي، إلا أن هناك من القضاة الإداريين من لا يزال مبتدئا في استغلال تطبيقات تكنولوجيا المعلوميات، بشكل يصعب معه نقله إلى استغلال الخوارزميات في فك شفرة الأحداث والبت في الدعوى وإصدار الأحكام، إضافة أن استغلال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء تتطلب استثمارات مالية هامة وتكوينات خاصة وموارد بشرية مؤهلة لتحديد الخوارزميات العادلة والاعتماد عليها[2]، هذا دون الحديث عن التحديات التي يطرحها اعتماد الذكاء الاصطناعي والمرتبطة أساسا بتأثيرها على استقلالية القاضي الإداري، والتي سنتطرق إليها في المحور الموالي.

المحور الثاني: التحديات القانونية والأخلاقية أمام القاضي الإداري في ظل الرقمنة والذكاء الاصطناعي

في خضم التحولات الرقمية والعلمية الحديثة، يقف القاضي الإداري أمام مفترق طرق بين التمسك بالخصوصية التقليدية وما تتيحه التقنيات الذكية من فرص لتطوير الأداء القضائي خاصة من حيث السرعة والكفاءة، هذا المزيج يفتح المجال أمام قراءة معمقة لآليات القضاء الإداري، من حيث السرعة والكفاءة، دون أن يُهمل الانتباه للقيم الأساسية المتمثلة أساسا في استقلالية القاضي والشفافية وضمانات المحاكمة العادلة (أولا) وحماية المعطيات الشخصية (ثانيا).

أولا: تأثير الذكاء الاصطناعي على استقلالية القاضي وضمانات المحاكمة العادلة

يحظى الذكاء الاصطناعي، حسب بعض الباحثين، بعدة صور للعدالة المقننة، من بينها الكفاءة والقضاء على التحيز، حيث يتجاوز بكثير ما يمكن لأي بيروقراطية بشرية تحقيقه، إذ يمكن، خلافا لعمل القاضي البشري، أن يحل القرار الخوارزمي عددا

---

[1]- تم إطلاق البوابة القضائية للمملكة المغربية تنفيذا للمخطط الاستراتيجي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية 2021-2026، ولا سيما الإجراءين 93 و94 منه، ويمكن الاطلاع من خلال هذه البوابة على 40381 قرارا لمحكمة النقض، و3932 قرارا لمحاكم الاستئناف و914 حكما صادر عن المحاكم الابتدائية، وذلك إلى غاية تاريخ الاطلاع على الموقع الالكتروني https://juriscassation.cspj.ma بتاريخ 01 شتنبر 2025 على الساعة 23:00.
كما أطلق المجلس الأعلى للسلطة القضائية بتاريخ 23 أبريل 2025 مرقع إلكتروني جديد خاص بالمعلومة القانونية والقضائية https://bibliothèque.cspj.ma بهدف نشر الثقافة القانونية وتقريب المعلومة القضائية من المواطنين وجعلها في متناول المهنيين والباحثين وطلبة كليات الحقوق ومعاهد الصحافة.

[2]- سعاد أغانيم، خوارزميات الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي، قراءة في محاولات التجربة المغربية، مقال منشور بمجلة القانون والأعمال الدولية، مارس 2019.

غير محدد من الحالات، دون أن يكون محدودا بالزمان والمكان، ودون الاضطرار إلى تدريبه ومراقبة أدائهم وتوفير مساحات عمل، وذلك على اعتبار قدرته على إصدار حكم أو قرار في موضوع الدعوى بشكل سريع عن طريق الحوسبة.[1]

وفي الوقت الذي يُثَمَّن فيه الدور الداعم للذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، يثار جدل واسع حول تأثير هذه الأداة على استقلالية القاضي الإداري، ذلك أن اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل المعطيات والتوصية بالقرارات قد يخلق ضغطًا غير مباشر على القاضي، ويحد من حريته في تقدير الوقائع وتكييف النزاع.

وإذا ما تم إدخال نظام يُقدم "اقتراحات ذكية" بناءً على أنماط الأحكام السابقة، فإن الخطر يكمن في تحول هذه الاقتراحات إلى معايير ملزمة ضمنيًا، ما قد يضر بحق التقاضي، وبحقوق الأفراد وحرياتهم، خاصة في الحالة التي تنتج الخوارزميات أحكاما منحازة إذا بنيت على بيانات ووقائع غير متوازنة.

ثم إن كثرة الاتكال على الذكاء الاصطناعي من شأنه أن يساهم في النمطية وضعف الاجتهاد في الأحكام القضائية، ويخشى العديد من المتتبعين أن ترقمن "العدالة التنبؤية" عمل المؤسسة القضائية، بحيث يصبح العمل القضائي ظاهرة رقمية، أكثر منه ظاهرة فكرية، تؤثر سلبا على العمل القضائي، ذلك أنه رغم كل الإيجابيات التي يمنحها الذكاء الاصطناعي إلا أنه لا يمكن أن يحل محل القاضي الإداري خصوصا في القضايا التي تحتاج إلى البحث والتمحيص وتحليل المعطيات والمجادلات والكشف عن الأدلة للحصوص على النتيجة[2].

وفي نفس السياق، فإن استعانة القاضي الإداري بالذكاء الاصطناعي، وما يوفره من إمكانية لمعرفة كل شيء قد تترتب عنها إزالة الحاجة إلى التأمل والبناء والتحليل والنقد والتفكير لتطبيق قواعد القانون الملائمة للنازلة المعروضة عليه، ذلك أن القانون كما حددته الخوارزمية ليس هو القانون كما صوتت عليه السلطة التشريعية وتم نشره، خاصة في حالة تعديله وعدم تحيين الخوارزميات بتضمينه، بل هو القانون المطبق في عدد كبير من القضايا المحددة، الأمر الذي قد يترتب عنه تغيير وظيفة القاضي ومكانته بشكل جذري.[3]

وبالنسبة لضمانات المحاكمة العادلة، فإن غموض خوارزميات الذكاء الاصطناعي أو ما يعرف بـ"الصندوق الأسود"، يطرح إشكاليات تتعلق بشفافية القرار القضائي وإمكانية مراقبته من طرف المتقاضي أو هيئة الطعن، وأيضا المسؤولية القانونية في حالة إذا أنتجت الخوارزميات المذكورة قرارات خاطئة، هذا دون أن نغفل أن خوارزمية التنبؤ بالقرار القضائي تعتمد على الطريقة

---

[1]- لغضف الجرفي، مرجع سابق، ص 81.

[2] - Benoit Plessix, « vers une justice administrative prédictive ? », article publié sur l'ouvrage collectif sous thème « le droit administratif au défi du numérique », Dalloz, 2019,, P 91.

[3] - Emmanuel Jeuland, « Justice prédictive: de la factualisation au droit potentiel » revue pratique de la prospective et de l'innovation, octobre 2017, Dossier 9, P 16 et s.

-Benoit Plessix, Ibid, P 91.

التي برمجها بها الخبير وعلى البيانات التي أدخلها للآلة، مما لا يمكن معه الجزم بأنها محايدة أو معصومة من الخطأ[1]، أضف إلى ذلك أن كثرة اتكال القاضي الإداري على الذكاء الاصطناعي من شأنه أن يساهم في النمطية وضعف الاجتهاد في الأحكام القضائية ليصبح بذلك العمل القضائي ليس ظاهرة فكرية وإنما ظاهرة رقمية يغيب عنها البحث والتمحيص وتحليل المعطيات والمجادلات والكشف عن الأدلة للوصول إلى القرار الصائب، فيخسر بذلك المتقاضي بقدر ما ستخسر المؤسسة القضائية.[2]

أيضا، نجد أن البيانات التي يتم إعدادها وإنشاؤها، والتي يمكن للقاضي الإداري اعتمادها، تحتاج إلى نهج معرفي يعتمد على كلمات–مفاتيح لقراءة قرارات المحكمة والتي تعتمد على الذكاء البشري، لأنه هو يقرؤها ويحللها، ولكي تكون هذه البيانات موثوقة، يجب أن تستند الإحصاءات والاحتمالات في مجال القانون على أدوات محددة للغاية وصادقة، لذلك فإن ترجمة المعنى الدقيق لقرار المحكمة إلى كلمات–مفاتيح وأرقام يشكل في ذاته خطرا مقلقا، خاصة وأنها لا تأخذ بعين الاعتبار الجوانب القانونية أو غير القانونية التي تؤثر على قرار القاضي الإداري.[3]

هذا، وتثير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي مخاوف كثيرة حول تأثيراتها السلبية المرتقبة على حقوق الإنسان، خاصة الحق في المساواة وعدم التمييز وحرية الرأي والتعبير، إضافة إلى الإشكالات التي قد تثيرها من قبيل التحريض على الكراهية والعنف والتمييز والمس بالحياة الشخصية[4]، خاصة في الحالات التي يتم فيها اختراق البيانات وسرقتها، ذلك أن المعالجة الآلية للمعطيات بشبكة العالم الافتراضي تزيد من خطورة انتهاك حقوق وحريات الأشخاص وذلك لصعوبة التحكم والسيطرة على الشبكة العالمية للمعلومات.[5]

وتسخير الذكاء الاصطناعي في مسألة الأحكام لا يجب ألا يشمل جميع القضايا، وخاصة القضايا المستحدثة التي ليس لها سند قانوني يؤطرها، والتي تحتاج جهدا إنسانيا وتحليلا، وتتطلب عنصر الاجتهاد القضائي، مما يستوجب تواجد العنصر البشري وإلا فلن تتمكن الآلة من إصدار الحكم الصحيح.

وعليه، فإن المهمة الوحيدة للخوارزميات التي يقوم عليها الذكاء الاصطناعي يجب أن تقتصر على اقتراح قرارات تتعلق بقضايا مماثلة، فيقوم القاضي الإداري، بما لديه من خبرة، بتفسير هذه البيانات مع مراعاة خصوصية كل قضية معروضة أمامه، واتخاذ القرار الملائم لها بما يحفظ حقوق الأطراف.

---

[1] إن الخوارزميات التي يقوم عليها الذكاء الاصطناعي ليست عمليات محايدة، ذلك أنها غالبا ما تعيد إنتاجية ذات مصممها وتحيزاتهم الاجتماعية والعنصرية، مما قد ينطوي على خطر حدوث حالات من التمييز التي قد يقع فيها القاضي الإداري.

راجع في هذا الصدد:

Benoit Plessix, Ibid, P 90.

[2]– راجع في هذا الصدد: – محمد أبراغ، دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تبسيط الإجراءات القضائية، مرجع سابق، ص 199.

[3]– ميلود البوطريكي، القاضي الإداري والذكاء الاصطناعي: المخاطر المقلقة والضوابط الممكنة، مرجع سابق، ص 107.

[4]– محمد أبراغ، مرجع سابق، ص 201.

[5]– عبد المجيد كوزي، حماية الحياة الخاصة في الزمن المعلوماتي وتحديات الذكاء الاصطناعي، مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، العدد 24، 2022، ص 24-23.

وتجدر الإشارة إلى أن اعتماد الذكاء الاصطناعي من طرف القاضي الإداري لا زال يفتقر ببلادنا لإطار قانوني خاص ينظمه، إذ يخضع في الوقت الحالي للنصوص القانونية المتفرقة الموجودة في القوانين المتعلقة بحماية البيانات أو بالمعطيات الإلكترونية بشكل عام، ويتعلق الأمر بكل من القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية[1]، والقانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني[2]، والقانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي[3]، والقانون رقم 07.03 المتعلق بنظم المعالجة الآلية للمعطيات[4]، والقانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية[5]، وهذه النصوص تبقى غير كافية لتأطير أنظمة الذكاء الاصطناعي قانونيا، لا سيما وأن هذه الأنظمة قد تكون، كما سبقت الإشارة، غير محايدة وتمييزية وعرضة للتحيز.

ونظرا للاعتماد المتزايد على أنظمة الذكاء الاصطناعي في مجال القضاء، من طرف مختلف الدول، فقد وضعت منظمة اليونسكو، من خلال توصية خاصة[6]، مجموعة من المبادئ العامة لتوجيه استخدام الذكاء الاصطناعي، ومن ذلك نجد ضرورة اعتماد حقوق الإنسان كأساس لهذا الاستخدام وذلك من خلال ضمان احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في تصميم واستخدام خوارزميات هذا الذكاء والحرص على عدم مساسها بالحياة الخاصة للأفراد وبالحق في المساواة أمام القانون وفي المحاكمة العادلة، كما يجب التأكد من أن أنظمة الذكاء الاصطناعي لا تعزز التحيز أو التمييز خاصة في الأحكام القضائية، والعمل على مراجعة البيانات المستخدمة لتدريب الخوارزميات المذكورة وذلك لضمان خلوها من الانحياز الثقافي أو العرقي.

وتكريسا لمبدأي الشفافية والمسؤولية، أكدت منظمة اليونسكو على وجوب توضيح كيفية عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تستخدم من طرف القاضي في اتخاذ الأحكام والقرارات الصادرة في القضايا المعروضة أمامه، مع ضرورة بقاء سلطة اتخاذ القرار في يد القاضي نفسه وليس بيد الآلة، وحماية البيانات الشخصية للمتقاضين وباقي مكونات مرفق العدالة من محامين وخبراء ومفوضين وغيرهم[7].

---

[1]- الظهير الشريف رقم 1.07.129 صادر في 19 ذي القعدة 1442 (30 نوفمبر 2007) بتنفيذ القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبال الإلكتروني للمعطيات القانونية، منشور بالجريدة الرسمية عدد 5584 بتاريخ 06 ديسمبر 2007.

[2]- الظهير الشريف رقم 1.20.69 صادر في 04 ذي الحجة 1441 (25 يوليو 2020) بتنفيذ القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني، منشور بالجريدة الرسمية عدد 6904 بتاريخ 30 يوليو 2020.

[3]- الظهير الشريف رقم 1.09.15 صادر في 22 صفر 1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، جريدة رسمية عدد 5711 بتاريخ 23 فبراير 2009.

[4]- ظهير شريف رقم 1.03.197 صادر في 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003) بتنفيذ القانون رقم 07.03 بتتميم مجموعة القانون الجنائي في ما يتعلق بالجرائم المتعلقة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات، جريدة رسمية عدد 5171 بتاريخ 22 ديسمبر 2003.

[5]- ظهير شريف رقم 1.20.100 صادر في 16 من جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020) بتنفيذ القانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، منشور بالجريدة الرسمية عدد 6951 بتاريخ 11 يناير 2021.

[6]- ويتعلق الأمر بالتوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي المعتمدة في 23 نوفمبر 2021، والتي كان المغرب من البلدان التي صوتت لصالحها.

[7]- انظر توصية منظمة اليونسكو الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي المعتمدة في 23 نوفمبر 2021.

ثانيا: إشكاليات حماية المعطيات الشخصية في البيئة الرقمية

كرس المشرع في الدستور المغربي للحق في الحياة الخاصة بموجب الفصل 24 منه والذي نص في فقرته الأولى على أنه "لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة"، وأضاف ذات الفصل أنه لا تنتهك حرمة المنزل ولا يمكن القيام بأي تفتيش إلا وفق الشروط والإجراءات التي ينص عليها القانون، ولا تنتهك سرية الاتصالات الشخصية كيفما كان شكلها، ولا يمكن الترخيص بالاطلاع على مضمونها أ نشرها، كلا أو بعضا، أو استعمالها ضد أي كان إلا بأمر قضائي، ووفق الشروط والكيفيات التي ينص عليها القانون.

والملاحظ أن تكنولوجيا التطبيقات والخوارزميات خلقت بيئة فريدة من التحديات غير المسبوقة فيما يخص حماية المعطيات الشخصية للأفراد، وذلك لقدرتها التي لا تتوقف على معالجة البيانات الضخمة وتحليلها وتصنيفها، بل تتعداها لاستغلالها في التعليم الذاتي وتطوير نماذج قابلة للتكييف مع العقل البشري وإجراء تنبؤات قابلة للتنفيذ، خاصة وأن العديد من الخوارزميات المستخدمة في الذكاء الاصطناعي تتغير باستمرار إلى درجة أن مبرمج الأنظمة الذكية نفسه لا يستطيع تفسير النتائج التي يخرج بها الذكاء الاصطناعي ولا حتى التحكم فيها[1].

وتشكل التهديدات المرتبطة بحماية المعطيات الشخصية وسرية المداولات القضائية أبرز التحديات التي تواجه مرفق القضاء الإداري وذلك على اعتبار أن استعمال الأنظمة الإلكترونية لتخزين وتبادل المعطيات القضائية يجعلها عرضة للاختراقات أو التسريب، خاصة إذا كانت تستعمل خوادم أجنبية أو غير محمية بشكل كافٍ.

كما ان نظام الذكاء الاصطناعي، وخاصية تقنيات التعلم الآلي قد تؤثر سلبا على حقوق الإنسان، خاصة حقه في الحياة الخاصة، إذا لم يتم استخدامه استخداما صحيحا ومتلائما، حيث أن هذه التكنولوجيا لها آثار سلبية بل وكارثية إذا ما طبقت دون مراعاة الاعتبار الكافي لتأثيرها على حقوق الإنسان وعلى حرياتهم وأخلاقياتهم.

وتزداد هذه الإشكالات حدة مع إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي التي قد تعتمد على تحليل معطيات المتقاضين وسلوكهم القضائي، وهو ما يتطلب ليس فقط وجود تأطير قانوني صريح ينظم حدود استخدام هذه المعطيات وضمان سريتها، وإنما أيضا فرض تشفير قوي للبيانات والمعطيات الشخصية والحساسة أثناء التخزين والنقل، واعتماد بروتوكولات مشفرة، مع العمل على التكوين المستمر للمسؤولين القضائيين وباقي منتسبي العدالة في مجال الأمن السيبراني.

في هذا الصدد، أصدر المجلس الأعلى للسلطة القضائية عدة مذكرات تحث القضاة على التحفظ في التعامل مع البيانات الحساسة إلكترونيًا، وتدعو إلى احترام المقتضيات المنصوص عليها في القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، خاصة وأن مرفق القضاء يتعامل يوميا مع كم هائل من البيانات الشخصية التي تمس

[1] – صورية مزوز، الموازنة بين تحقيق الترابط الرقمي وحماية القانون لخصوصية البيانات الشخصية في عصر الذكاء الاصطناعي، مقال منشور ضمن كتاب أعمال مؤتمر مستقبل الذكاء الاصطناعي – تحديات قانونية وأخلاقية–، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2024، ص 300.

الحياة الخاصة للأفراد والتي تعد من أهم الحقوق التي شملها الدستور والقانون بالحماية، حيث أن الحفاظ على سرية هذه البيانات ومعالجتها بشكل دقيق وسليم يعتبر أحد الضوابط الهامة لحكامة المرفق المذكور.

كما حرص المجلس الأعلى للسلطة القضائية على تطوير البرمجيات المعلوماتية اللازمة لسير المهام القضائية بالمحاكم، ورقمنة الخدمات والإجراءات القضائية، وتقوية البنية التحتية الرقمية بتقنيات مضادة للفيروسات والاختراقات والهجمات الإلكترونية، مع العمل على حماية النظم المعلوماتية من خلال القيام بتدقيق أمني شامل وذلك بتنسيق مع المديرية العامة لأمن نظم المعلومات لتحديد المخاطر التي قد تهددها، كما تم وضع استراتيجية للاستجابة للحوادث السيبرانية عبر تحديد الإجراءات والمسؤوليات في حالة وقوع أي اختراق سيبراني، إضافة إلى رفع مستوى اليقظة لدى جميع المعنيين بأهمية الأمن المعلوماتي[1].

وتجدر الإشارة إلى أن بلادنا انضمت للاتفاقية الأوروبية رقم 108 المتعلقة بحماية الأشخاص تجاه المعالجة الرقمية للمعطيات ذات الطابع الشخصي، والتي تعتبر المعاهدة الوحيدة التي تضمن للأشخاص الحق في حماية المعطيات الشخصية الخاصة بهم ومنع أي سوء استخدام قد ينتج عن معالجتها، حيث تلزم الدول الأطراف بإدراج التدابير الأمنية ضمن قوانينها حماية للحقوق والحريات وللحياة الخاصة من كل ما من شأنه أن يمس بها، وتؤكد على ضرورة تقوية التعاون الدولي للقضاء على الجرائم المعلوماتية لحماية الأشخاص.

وعليه فإن استعانة القاضي الإداري بالوسائل الرقمية وبأنظمة الذكاء الاصطناعي يجب أن يكون تكريسا لدوره المحوري في حماية حقوق وحريات الأفراد الذي يجب أن يبقى قائما عليه ولا يتخلى عنه، وإنما يسعى لتجويده والرفع من نجاعته باستعانته بها، كما يجب أن يتدخل المشرع لجعل أسس الثقة في استخدام الوسائل والتقنيات التكنولوجية تنبني على مبادئ أخلاقية مستمدة من الحقوق الأساسية الواردة في الاتفاقيات الدولية المصادق عليها والنصوص القانونية الوطنية، وذلك تكريسا لحكامة مرفق القضاء وقطاع العدالة ككل.

الخاتمة

يتبين لنا مما سبق أن إدماج الرقمنة والذكاء الاصطناعي في منظومة القضاء الإداري المغربي يمثل خطوة استراتيجية نحو تحديث المرفق القضائي، وتحسين جودة الأداء القضائي، وتيسير ولوج المواطن إلى العدالة، إلا أن هذا التحول لا يخلو من تحديات قانونية وأخلاقية تجعل القاضي الإداري المغربي يقف أمام مفترق طرق بين الاستفادة من هذه الأدوات لدعم مهامه وتحقيق النجاعة القضائية، وبين الحفاظ على استقلاليته وضمانات المحاكمة العادلة.

تبعا لذلك، فإن استفادة مرفق القضاء الإداري من الآثار الإيجابية للرقمنة والذكاء الاصطناعي تستوجب ضرورة التقنين عبر نصوص واضحة تحترم حقوق المتقاضين، وكذا تعزيز **التكوين المستمر للقضاة في المجال الرقمي والقانوني التقني**، مع تطوير

[1] – مقتطف من مداخلة السيد رئيس قطب التحديث والنظم المعلوماتية بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية ضمن ندوة بعنوان "الأمن القضائي في زمن الرقمنة والذكاء الاصطناعي"، الدورة 29 للمعرض الدولي للنشر والكتاب 2024.

منظومة أمن معلوماتي قوية لحماية المعطيات القضائية، وإنشاء **هيئات مستقلة لمراقبة استخدام الأنظمة الذكية في مرفق العدالة، وذلك لضمان سيادة القانون وتحقيق الأمن القضائي.**

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية

الكتب والمقالات:

- صورية مزوز، الموازنة بين تحقيق الترابط الرقمي وحماية القانون لخصوصية البيانات الشخصية في عصر الذكاء الاصطناعي، مقال منشور ضمن كتاب أعمال مؤتمر مستقبل الذكاء الاصطناعي – تحديات قانونية وأخلاقية–، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2024.
- الميلود بوطريكي، القاضي الإداري والذكاء الاصطناعي: المخاطر والضوابط الممكنة، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 169، أبريل 2023.
- عبد المجيد كوزي، حماية الحياة الخاصة في الزمن المعلوماتي وتحديات الذكاء الاصطناعي، مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، العدد 24، 2022.
- أحمد طلعت علي حامد، المساهمة المرجوة من الذكاء الاصطناعي في تطوير نظام العدالة القضائية، مقال منشور ضمن مؤلف جماعي بعنوان "الجوانب القانونية للتكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي"، المركز المغاربي شرق–أدنى للدراسات الاستراتيجية، المملكة المتحدة، الطبعة الأولى 2023.
- حسام الدين حسام الحسن، واقع الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، مقال منشور بمجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد 102، أبريل 2023.
- مُحَمَّد السعدي الشريعي، تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها على إجراءات التقاضي أمام القضاء المدني، مقال منشور بمجلة القانون والتكنولوجيا، مجلد 3 عدد 2، الجامعة البريطانية، كلية الحقوق، مصر، أكتوبر 2023.
- مُحَمَّد أبراغ، "دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تبسيط الإجراءات القضائية"، مقال منشور ضمن مؤلف جماعي بعنوان " الرقمنة وسؤال تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية ما بعد الجائحة بالمغرب، مطبعة رؤى بريمت 2023.
- سعاد أغانيم، خوارزميات الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي، قراءة في محاولات التجربة المغربية، مقال منشور بمجلة القانون والأعمال الدولية، مارس 2019.
- مراد بنار، التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية في التشريع المغربي والمقارن، مجلة القانون والأعمال، العدد 17، مارس 2018.
- سالم الفاخري، سيكولوجية الذكاء الاصطناعي، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، طبعة 2018.

الرسائل

- لغظف الجرفي، القاضي الإداري والذكاء الاصطناعي، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، السنة الجامعية 2023-2024.
- رشا محمد صائم أحمد، تطبيقات الإدارة للذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة ماجيستير، كلية الحقوق، جمعة الشرق الأوسط، 2022.

المراجع باللغة الفرنسية

- Benoit Plessix, « vers une justice administrative prédictive ? », article publié sur l'ouvrage collectif sous thème « le droit administratif au défi du numérique », Dalloz, 2019.
- Emmanuel Jeuland, « Justice prédictive: de la factualisation au droit potentiel » revue pratique de la prospective et de l'innovation, Dossier 9, octobre 2017.
- Antoine Garapon, les enjeux de la justice prédictive, revue « La semaine juridique, Edition générale n° 1-2, janvier 2017.

التقارير

- Rapport de l'UNESCO, Maroc: Rapport d'évaluation de l'état de préparation à l'intelligence artificielle, 2024.